

سوا حمل دخول منها ومن احدها م لا وما وقع في الت  
بما يجالفت ذلك لا مبول عليه وثوهم وقوع العقدين  
في زمن واحد كالتشك في ذلك كما هو ظاهر كلام ابي  
الحسن وعقود الثاني لا قبل بيعة بعلمه انه ثان قبل  
طلاق ايضا ونزد لاول بعد الاستبراء فقوله او  
لبينة المطوف علي فاعل فسخ محذوف واو للنتيم  
عمى الواو كما تزيي والصبر في بعلمه الزوج برميل  
قوله لان اقوانه ثان اي لان اقوال الثاني انه محذر  
وهو عالم بالاول ثم يبي او فو بعد بنا به انه يبي وهو  
عالم بالاول فيخرج نكاحه بطلاق لاحتمال كذبه في دعواه  
العلم بالاول ويؤيده المهر كاملا وحكم ما اذا قامت  
بيعة علي علم الولي انه الثاني حكم ما اذا قامت  
علي علم الزوج انه ثان فيخرج بطلاق او حمل  
الزمن س اي وكذا يبي نكاحا بطلاق ما لم يدخله  
بها احدها اذا حمل الزمن المعقدين بحيث لم يعلم  
السابق منهما ان دخل معا كانت للوليمة دخولان  
علم والافسخ وصورة او حمل الزمن انه حمل بعزم  
زمن احدها علي زمن الاخر مع تحقق وقوعهما في  
زمنين وامام احتمال اتحاد زمنهما فمداخل في  
قوله ان عقوا بزمن كما مر س وان ماتت وحمل  
الاحق في الارث قولان س اي فان ماتت الواة  
فيما اذا حمل الزمن وحمل الاحق من الزوجين  
اي الذي يحيي بالزوج له لو علم به وهو ما  
الاول

177  
الاول قبل دخول الثاني والثاني بعد دخوله فلتخلف  
في تبعوت الارث الزوجيين منهما وعزمه علي قولين  
الثاني خزين واكثره علي سقوطه وبعبارة وحمل  
الخلا ف اذا كان بين المعقدين ترتيب وامان وقصافي  
زمن ولوث كما او هي فلارث اتفاقا لانه يبيخ بلا  
طلاق كما مر وهو متفق علي فساد س وعلي الارث  
فالمداق والافزايده س اي وعلي القول بالارث  
فاللزام لكل من الزوجين العداق كله لانه مقر بوجوب  
ذكر عليه للورثة فلا يثبت شيئا الا يرد في ما اقر  
بواجب يكتفي له مال الا العداق ويقع الارث فيه  
وعلي القول بعزم الارث فاللزام له الزايد علي ارثه  
علي تقدير الارث فمن كان عداقه قرر ميواته فاقبل  
ذاتي عليه ومن كان ميواته اقل من عداقه عزم  
ما زاد علي ميواته لا فزاره بثبوته عليه وان لم يكن  
لها مال عزم العداق وبهذا التقدير يظهر الفرق بين  
القولين وكلام المؤلف حيث ادعي كل منهما انه الاول  
وان شك فلا عزم عليهما في س وعليه فاذا شك  
لدها فلا عزم عليه ويعزم الفخر الزايد من العداق  
علي الارث س وان مات الرجلان فلا ارث لهما ولا  
عداقت س اي وان مات الرجلان او احدهما والميمنة  
بالحام حمل الاحق فلا ارث لهما من مال العداق  
لما عليهما اتفاقا لان لبي الارث والعداقت الزوجية  
ولم تثبت لانا شك في زوجية كل منهما والفرق بين  
وبعبارة